تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية
-الواقع والآفاق-

Development of Algerian Small and Medium Enterprises
-Reality and Prospects-

غربي حمزة
[1] جامعة محمد بوضياف المسيلة، hamza.gharbi@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 2020/03/31 تاريخ القبول: 2020/04/21 تاريخ النشر : 2020/06/30

الملخص:

لم تكن تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قبل التسعينيات من القرن الماضي باهتمام الدولة الجزائرية، لكن وبعد التوجه نحو الاقتصاد الحر أصبح لهذه المؤسسات مكانة وأهمية كبيرة، حيث شهد عددها تطورا ملحوظا، وبرزت مساهمتها في توفير مناصب الشغل، وكذا في تحقيق القيمة المضافة، كما ظهر دورها أيضا في ارتفاع نسبة الصادرات التي تحققها هذه المؤسسات.

ومنه أصبحت المفتاح الرئيسي لتحقيق التنمية المحلية، رغم هذا، إلا أن هذه المؤسسات تعاني من عدة عقبات، وهو ما أدى بالسلطات إلى اتخاذ إجراءات وإنشاء برامج ورسم خطط بهدف تطوير وتنمية هذه المؤسسات.

الكلمات الدالة: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، معوقات تنمية المؤسسات، برامج التطوير.

Abstract :

Before the nineties of the last century, the small and medium enterprises were not given importance by the Algerian government. But they were given great importance after the move towards free market economy where their number witnesses a significant development and their contribution to the provision of jobs emerged as well as their achievement of value-added. Their role also appeared in the high ratio of the exports they achieved.

so it became the suitable key to a good local development, these institutions suffer from a number of obstacles, which led the authorities to take action and create programs and make plans to develop and ameliorate these institutions.

Keywords: Small and medium enterprises, Institutional development obstacles, development programs.

مقدمة :

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحدى القطاعات الاقتصادية التي تستحوذ على اهتمام كبير من قبل دول العالم، المنظمات، الهيئات الدولية والإقليمية والباحثين في ظل التغيرات والتحولات الاقتصادية العالمية، كما أصبحت هذه المؤسسات محل تركيز جهود معظم حكومات الدول النامية نظرا للدور الذي تؤديه في زيادة الإنتاج وتوفير فرص العمل ودعم الناتج الوطني الإجمالي وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

وبالتالي، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل أحد أهم روافد التنمية المحلية، فعلى مستوى العالم ومنذ أواخر سبعينيات القرن الماضي، ازداد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى باتت تشكل ما نسبته 90% من حجم المؤسسات الاقتصادية، وتشغل ما نسبته 50-60% من حجم قوى العمل العالمية، كما

أصبحت تساهم بما لا يقل عن 45% من الدخل الوطني و50% من إجمالي الناتج الوطني الإجمالي للكثير من الدول.

أما الجزائر، وكغيرها من الدول، اهتمت بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بداية تسعينيات القرن العشرين، وذلك بعد التوجه نحو الاقتصاد الحر، وأصدرت عدة قوانين ساهمت في نمو هذه المؤسسات.

انطلاقا مما سبق، يمكن طرح الإشكالية الرئيسية الموالية:

ما هي آفاق تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

تتم الإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية من خلال المحاور الموالية:

- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في الاقتصاد الوطني.
- عقبات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المحور الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

أصدرت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18، وهذا بعدما صادقت الجزائر على ميثاق بولونيا حول هذه المؤسسات سنة 2000، وهو ميثاق يكرس التعريف الذي حدده الاتحاد الأوربي سنة 1996 ويرتكز هذه التعريف على ثلاث معايير وهي عدد العمال، رقم الأعمال السنوي والحصيلة السنوية المحققة.

يعرف القانون01-18 المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كان وضعها القانوني بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات، تشغل من 01 إلى 250 عامل، ولا يتجاوز رقم أعمالها 02 مليار دينار جزائري أو لا تتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار جزائري وتستوفي معايير الاستقلالية. (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2001)

يوضح الجدول رقم (1) الحدود الفاصلة بين المؤسسة المتوسطة، الصغيرة والصغيرة جدا (المصغرة) حسب الموارد 5، 6 و7 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الجدول 1: حدود تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

المؤسسة /المعيار	عدد العمال	رقم الأعمال (دينار جزائري)	مجموع الميزانية (دينار جزائري)
متوسطة	50 -250	200 مليون - 2 مليار	100 مليون - 500 مليون
صغيرة	10 -49	10 مليون - 200 مليون	10مليون - 100 مليون
صغيرة جدا	1 -9	أقل من 10 مليون	أقل من 10 مليون

المصدر: Gestion&Entreprise, Revue de l'Institut National de la productivité et du développement industriel, Boumerdes N 24-25 , Janvier 2004, p :13.

غير أن القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10 يناير سنة 2017 أضاف بعض التعديلات حول تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، فحسب القانون 17-02، فإن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي تلك المؤسسة مهما كانت طبيعتها القانونية، سواء كانت مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات، تشغل من واحد إلى مائتين وخمسين شخصا، لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة ملايير دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري، تستوفي معيار الاستقلالية، كذلك في عدد الأشخاص الموافقين لعدد وحدات العملية السنوية، بمعنى عدد العاملين الأجراء بصفة دائمة خلال سنة واحدة، أما العمل المؤقت أو العمل الموسمي فيعتبران أجزاء من وحدات العمل السنوي. والسنة التي يعتمد عليها بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة، هي تلك المتعلقة بآخر نشاط محاسبي مقفل.

كذلك الأمر بالنسبة لمجموع الحصيلة السنوية، فهي تلك المتعلقة بآخر نشاط مقفل مدة اثني عشر شهرا، والمؤسسة المستقلة هي تلك التي لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25 بالمائة فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى، فهذه لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثاني: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

شهد تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ الاستقلال ثلاث مراحل أساسية، المرحلة الأولى من 1962 إلى غاية 1979، المرحلة الثانية من 1980 إلى 1988 والمرحلة الثالثة ما بعد 1988.

الفرع الأول: المرحلة الأولى 1962-1979

كان ظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري بعد فترة الاستقلال، حيث إن أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قبل الاستغلال كانت تحت ملكية المستوطنين الفرنسيين، وكانت المؤسسات التي تعود إلى الجزائريين تتميز بالمحدودية من حيث أعدادها ومستوى مساهمتها في العمالة والقيمة المضافة، وبعد الاستقلال ونتيجة للهجرة الجماعية للفرنسيين مالكي هذه المؤسسات، فقد فقدت معظمها حركيتها الاقتصادية، وهو ما جعل الدولة الجزائرية تسند عمليات الإشراف على تسييرها إلى لجان التسيير الذاتي حسب الأمر رقم 62-20 الصادر بتاريخ 1962/08/22 والمتعلق بتسيير وحماية الأملاك الشاغرة، والمرسوم رقم 62-02

الصادر بتاريخ 1962/10/22 والمتعلق بلجان التسيير في المؤسسات الزراعية الشاغرة، والمرسوم رقم 62-83 الصادر بتاريخ 1962/11/22 والمتعلق بلجان التسيير في المؤسسات الصناعية الشاغرة. (صالحي، 2004)

بعد فترة التسيير الذاتي، تم صدور قانون التسيير الاشتراكي في سنة 1971، الذي جعل من تلك المؤسسات تابعة للدولة في ظل رؤية واضحة نحو تكريس مبادئ النظام الاشتراكي المؤسس على النظام الاقتصادي المخطط، والذي يمثل فيه القطاع العام المحرك الأساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية وبالتركيز على المؤسسات الكبيرة للصناعات المصنعة والمنتجات الوسطية. كما تأسست في هذه المرحلة ما يقارب 600 مؤسسة سنويا في المتوسط، حيث إن هذه المؤسسات كانت تعرف عدة قيود، أهمها: (ضحاك، 2006)

- قيمة مشاريع الاستثمارات لا تتجاوز 30 مليون دينار جزائري في حالة إنشاء مؤسسة ذات مسؤولية محدودة أو مؤسسة ذات أسهم، و10 مليون دينار جزائري في حالة إنشاء مؤسسة فردية أو ذات أسهم جماعية.

- لا يتعدى تمويل البنك 30% من المبلغ المستثمر، وهو ما يظهر صعوبة تمويل المشاريع المعتمدة.

الفرع الثاني: المرحلة الثانية: 1980-1988

شهدت هذه المرحلة محاولات عديدة لإحداث إصلاحات هيكلية على مستوى الاقتصاد الجزائري، وحسب مجموعة الأهداف المسطرة بالمخططين الخماسيين، 1980-1984 و1985-1989، حيث تم إعطاء حرية أكبر للقطاع الخاص، وهو ما شكل اعترافا صريحا من قبل السلطات بدور هذا القطاع في تجسيد أهداف التنمية الاقتصادية.

في سنة 1982، جاء أول قانون متعلق بالاستثمار الاقتصادي الوطني الخاص، والذي أورد بعض الإجراءات التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، منها:

- حق التحويل الضروري لشراء التجهيزات وفي بعض الحالات المواد الأولية.
- الاستفادة ولو بشكل محدود من الرخص الإجمالية للاستيراد ومن نظام الاستيراد بدون دفع.

رغم ذلك، استمر هذا الجهاز الجديد في تعزيز بعض العقبات التي تحول دون توسع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من بينها:

- إجراءات الاعتماد الإلزامية لكل استثمار.
- لا يتعدى التمويل الذي تقدمه البنوك 30% من قيمة الاستثمارات المعتمدة.
- لا ينبغي أن تتجاوز مشاريع الاستثمار 30 مليون دينار جزائري لإنشاء مؤسسات ذات مسؤولية محدودة أو ذات أسهم، و10 مليون دينار جزائري لإنشاء مؤسسات فردية أو مؤسسات تضامن.
- يمنع امتلاك عدة مشاريع.

بعد قانون 1982، جاءت بعض القوانين والإصلاحات، من بينها إنشاء الديوان الوطني للمتابعة والتنسيق للاستثمار الخاص سنة 1983 وفتح الغرفة الوطنية للتجارة المتعلقة بأصحاب المؤسسات الخاصة سنة 1987.

كما مثلت برامج بناء السكنات التي شرع في إنجازها منذ بداية الثمانينيات، عاملا مساعدا في تطوير المؤسسة العامة المحلية الصغيرة والمتوسطة، الأمر الذي يفسر تخصص جزء كبير منها في نشاطات البناء والأشغال العمومية، إذ سمحت برمجة 100.000 مسكنا في السنة إحداث زيادة معتبرة في الطلب على مواد البناء ووسائل الانجاز كالأجر والبلاط والخشب، والتي أسندت مهمة توفيرها إلى الوحدات الصغيرة والمتوسطة المحلية. أما العامل الثاني الذي ساعد على تطور وتنمية المؤسسة المحلية الصغيرة والمتوسطة، يرجع إلى الدور الأساسي والحيوي الذي أدته هذه الأخيرة في تحقيق التنمية اللامركزية، في إطار المسعى العام لتحقيق التنمية المتوازنة وتطبيق اللامركزية على كافة المستويات. أما العامل الثالث فتمثل في سياسة إعادة هيكلة القطاع العام والتي ساهمت في فتح أبواب التطور أمام المؤسسة العامة المحلية، وترقية النشاطات الخاصة. (ضحاك، 2006)

الفرع الثالث: المرحلة الثالثة: بعد 1988

عرفت هذه المرحلة إصلاحات عميقة لتجسيد الإطار القانوني للاقتصاد الحر قصد الاندماج في الاقتصاد العالمي, حيث فتح القانون في المادة رقم 183 المتعلقة بالقرض والنقد والذي يتضمن مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي المجال لكل أشكال مساهمة الرأسمال الأجنبي, كما نص على حرية إنشاء البنوك الأجنبية. وفيها صدر القانون رقم 91-19 في 19 فيفري 1991 المتضمن تحرير التجارة الخارجية، حيث يخضع القطاعين العام والخاص لنفس معايير وشروط التصدير والاستيراد.

شهدت هذه المرحلة العديد من الأنشطة التي مهدت تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال منظومة قانونية، تمثلت أهمها فيما يلي:

- قانون تنمية الاستثمار رقم 01-03 الصادر في 2001/08/20.
- القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المرسوم المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.
- صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ساعدت كل هذه الإجراءات والقوانين في نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واحتلالها مكانة بارزة في الاقتصاد الوطني الجزائري.

المحور الثالث: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في الاقتصاد الوطني

ساعدت المنظومة القانونية التي تخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الرقي بها من حيث تطور تعدادها، وتطورها في عدة قطاعات، هذا إضافة إلى مساهمتها في الاقتصاد الوطني من خلال مناصب العمل التي توفرها، وإحداث القيمة المضافة وبروزها في التجارة الخارجية من تصدير واستيراد.

الفرع الأول: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يوضح الجدول رقم (2) تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى غاية نهاية السداسي الأول من سنة 2019.

الجدول 2: تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى غاية 2019/06/30

طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	العدد	%
المؤسسات الخاصة	1.171.701	99.98
المؤسسات العمومية	244	0.02
المجموع	1.171.945	100

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على نشرة المعلومات الإحصائية رقم 35، السداسي الأول لعام 2019، وزارة الصناعة والمناجم، ص: 08.

الملاحظ من الجدول رقم (2) أن المؤسسات الخاصة خلال نهاية السداسي الأول من سنة 2019 تمثل 99.98 **%** من إجمالي النسيج الاقتصادي الوطني، في حين أن المؤسسات العمومية لا تتجاوز نسبتها 0.02**%** من إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة على المستوى الوطني، لكن من حيث التعداد يبقى العدد ضعيف مقارنة بما يمكن أن تحققه هذه المؤسسات، وبما حققته فعلا في الدول المتطورة التي بنت اقتصادياتها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الثاني: تطور التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يوضح الجدول رقم (3) تطور مناصب الشغل المصرح بها.

جدول 3: تطور مناصب الشغل المصرح بها

طبيعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة		السداسي الأول 2019	السداسي الأول 2018	النسبة 2019 %	التطور %
المؤسسات الخاصة	الأجراء	**1.626.080**	**1.575.003**	57.69	3.24
	أرباب المؤسسات	1.171.701	1.093.170	41.57	7.18
المؤسسات العمومية		20.955	22.073	0.74	5.07-
المجموع		2.818.736	2.690.246	100	4.78

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على نشرة المعلومات الإحصائية رقم 35، السداسي الأول لعام 2019، وزارة الصناعة والمناجم، ص: 14.

يوضح الجدول السابق دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استقطاب اليد العاملة، حيث تجاوز عدد المشغلين بها أكثر من 2.8 مليون موظف إلى غاية نهاية السداسي الأول من سنة 2019، يتوزعون بين المؤسسات الخاصة، المؤسسات العمومية، غير أن المؤسسات العمومية لا تشغل سوى 0.74% من إجمالي العمال، وهو ما يوضح التوجه نحو القطاع الخاص. وبالمقارنة مع سنة 2018، فإن عدد المشغلين في القطاع الخاص ارتفع بنسبة 4.86**%**، بين الأجراء وأرباب المؤسسات، في حين انخفض عدد الموظفين في المؤسسات العمومية بنسبة 5.07**%** مقارنة بسنة 2018. وهذا يفسر - رغم ضعف عدد مناصب الشغل – الدور الذي يمكن أن تؤدي هذه المؤسسات في استقطاب اليد العاملة، وبالتالي تخفيض معدلات البطالة والدفع بعجلة التنمية المحلية.

الفرع الثالث: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القطاعات الاقتصادية

توجد العديد من القطاعات الاقتصادية التي كانت محل اهتمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والجدول رقم (4) يوضح تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط المهيمنة إلى غاية نهاية السداسي الأول من سنة 2018.

الجدول 4: توزيع عدد المؤسسات حسب قطاع النشاط

رقم	قطاعات النشاط	السداسي 1 (2017)	النسبة %	السداسي 1 (2018)	النسبة %	التطور %
01	**الفلاحة**	6973	0.64	7368	0.63	5.66
02	**الطاقة، المناجم**	2938	0.27	3035	0.26	3.30
03	**البناء والأشغال العمومية**	182.501	16.69	188.290	16.06	3.17
04	**الصناعة المصنعة**	97.803	8.95	102.128	8.71	4.42
05	**المهن الحرة**	561.461	51.36	602.755	51.43	7.35
06	**الحرف**	241.494	22.09	268.369	22.90	11.13
	المجموع	1.093.170	100	1.171.945	100	7.21

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على نشرة المعلومات الإحصائية رقم 35، السداسي الأول لعام 2019، وزارة الصناعة والمناجم، ص: 13.

يبين الجدول رقم (4) أن المهن الحرة والحرف أخذت الحصة الكبيرة من نسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تتمثل المهن الحرة في الطبيب، المحامي، الموثق وغيرها، وبعد ذلك، فإن قطاع البناء والأشغال العمومية يشكل نسبة كبيرة من إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج المهن الحرة والحرف، والتي تجاوزت 16%، ويرجع سبب ذلك لسياسة الدولة الرامية لتدارك التأخر المسجل على مستوى القطاع، خاصة فيما يتعلق بالبرامج السكنية والتي خصصت لها ميزانيات ضخمة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي، الأمر الذي أدى إلى قيام عدد كبير من المقاولات الخاصة بالبناء والأشغال العمومية.

رغم أهمية الصناعات المصنعة في إحداث القيمة المضافة، إلا أن نسبة هذا القطاع لم تتجاوز 9% من عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو ما يجب على الدولة الجزائرية تداركه والتوجه نحو القطاع المحدث للثروة.

لا يقل القطاع الفلاحي أهمية عن القطاع الصناعي، فرغم شساعة الجزائر، وتنوع تضاريسها، ومقوماتها الفلاحية، إلا أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في القطاع الفلاحي لم تتجاوز 1%.

الفرع الرابع: التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يوضح الجدول رقم (5) توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية حسب المناطق الجغرافية للجزائر، والمتمثلة في الشمال، الهضاب العليا والجنوب.

الجدول 5: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المناطق

الجهات	العدد	النسبة %	الكثافة
الشمال	817.806	69.78	18
الهضاب العليا	257.558	21.97	12
الجنوب	96.581	8.24	14
المجموع	1.171.945	100	16

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على نشرة المعلومات الإحصائية رقم 35، السداسي الأول لعام 2019، وزارة الصناعة والمناجم، ص: 12.

الملاحظ من الجدول رقم (5) وجود إشكال عميق يتعلق بالتوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الوطني، حيث يتضح من الجدول أن أغلب المؤسسات تتمركز في الشمال، بنسبة 70% تقريبا، تليها منطقة الهضاب العليا بنسبة 22% تقريبا، في حين أن الجنوب يعاني من نقص كبير في تعداد وتنوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رغم الدور الكبير الذي يمكن أن يؤديه في الدفع بعجلة التنمية المحلية على مستوى هذه المناطق وإحداث التوازن بين الشمال والجنوب.

الفرع الخامس: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الخارجية

يوضح الجدول رقم (6) واردات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط إلى غاية نهاية السداسي الأول من سنة 2019 ومقارنتها بسنة 2018.

الجدول 6: واردات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الوحدة: مليون دولار أمريكي

نوع الواردات	السداسي الأول 2019		السداسي الأول 2018	
	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة
الغذائية	18.64	4127.95	19.93	4613.22
الطاقة	1.24	275.51	3.15	729.32
منتجات خام	4.71	1043.07	4.21	974.44
منتجات نصف مصنعة	26.21	5804.81	23.42	5418.95
تجهيزات غذائية	1.14	253.06	1.19	275.41
تجهيزات صناعية	33.49	7415.98	33.82	7825.89
سلع استهلاكية غير غذائية	14.57	3226.57	14.28	3304.51
المجموع	100	22146.95	100	23141.74

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على نشرة المعلومات الإحصائية رقم 35، السداسي الأول لعام 2019، وزارة الصناعة والمناجم، ص: 31.

يوضح الجدول رقم (6) واردات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى غاية السداسي الأول من سنة 2019، وحسب ما يظهر، فإن التجهيزات الصناعية تمثل ثلث الواردات، ثم تأتي المنتجات نصف المصنعة، بنسبة 26.21%، وبعدها المنتجات الغذائية الموجهة للاستهلاك المباشر، ثم السلع الاستهلاكية غير الغذائية.

بصفة إجمالية، فإن إجمالي الواردات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بلغ 22.14 مليار دولار أمريكي، وهو مبلغ معتبر مقارنة بمقومات الجزائر وما يمكنه إنتاجه، وبالتالي التخفيض من مبلغ الواردات.

أما الجدول رقم (7) فيوضح صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بين السداسي الأول من سنة 2017 وسنة 2018.

الجدول رقم 7: صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الوحدة: مليون دولار أمريكي

المنتجات الأساسية	السداسي الأول 2017		السداسي الأول 2018		التطور
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	%
الأسمدة المعدنية والنيتروجينية	454.89	31.30	439.29	33.59	3.43-
الزيوت (النفطية) والمنتجات الأخرى	254.33	17.50	245.61	18.78	3.43-
الأمونيا	169.91	11.69	164.09	12.55	3.43-
سكر القصب والشمندري	124.16	8.54	119.90	9.17	3.43-
التمور	40.25	2.77	38.87	2.97	3.43-
الفوسفات والكالسيوم	33.22	2.29	32.08	2.45	3.43-
الإسمنت	30.53	2.10	29.48	2.25	3.44-
الهيدروجين والغازات النادرة	26.89	1.85	25.97	1.99	3.42-
قضائب الحديد والفولاذ	14.63	1.01	14.13	1.08	3.42-
جليد الصفائح أو الورقي	12.75	0.88	12.31	0.94	3.45-
صادرات أخرى	291.45	20.06	186	14.22	36.18-
المجموع	1453.14	100	1307.73	100	10.01-

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على نشرة المعلومات الإحصائية رقم 35، السداسي الأول لعام 2019، وزارة الصناعة والمناجم، ص: 32.

الملاحظ من الجدول رقم (7) انخفاض القيمة الإجمالية للصادرات خارج المحروقات بنسبة 10.01%، وبالنسبة لهيكلة الصادرات، فإن الأسمدة المعدنية تمثل ثلث الصادرات، ثم الزيوت المستخرجة من البترول والأمونيا، بينما لا تساهم التمور إلا بنسبة أقل من 3%، رغم الطاقات الإنتاجية للجزائر في مجال التمور.

الفرع السادس: تطور القيمة المضافة المحدثة

يوضح الجدول رقم (8) مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إحداث القيمة المضافة خلال سنوات 2001، 2005، 2010 و2015.

الجدول رقم 8: تطور القيمة المضافة المحدثة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الوحدة: مليار دينار جزائري

القطاع	2001	2005	2010	2015
الخاص	1486.8	2239.56	4450.76	7766.79
العام	258.7	367.54	340.56	810.55
المجموع	1745.5	2607.10	4791.32	8577.34

المصدر: طالب محمد الأمين وليد وقلادي نظيرة، **الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وهيئات دعمها**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 5، العدد 1، 2019، ص: 221.

تعتبر عملية إحداث القيمة المضافة من أهم المؤشرات على قوة أي اقتصاد في العالم، حيث تظهر القدرة الإنتاجية للاقتصاد. (طالب و قلادي، 2019)

من خلال الجدول رقم (8)، يتضح الارتفاع المستمر للقيمة المضافة المحدثة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، ففي سنة 2001، حققت 1745.5 مليار دينار جزائري لتصل إلى 8577.34 مليار دينار جزائري سنة 2015. وترجع أساسا إلى مساهمة القطاع الخاص التي تفوق 99% من مجمل صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الرابع: عقبات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

رغم المكانة الاقتصادية التي تحتلها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتطور عددها من سنة لأخرى إلا أنها تواجه عدة عقبات لتنميتها.

الفرع الأول: عقبات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

تتمثل أهم عقبات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في إشكالية تمويلها والعقبات الإدارية والتنظيمية والعقبات التسييرية وغيرها.

1- عقبات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يعتبر التمويل من أهم المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حيث إن صعوبة التمويل ومشكلات النظام المالي المتمثلة في ضعف تكييف النظام المالي المحلي، هشاشة العلاقة بين البنك والمؤسسة، (بريبش، 2006) وغياب آلية تغطية المخاطر المتعلقة بالقروض الموجهة لهذه المؤسسة، (قريشي، 2005) ثم غياب البورصة وثقل العبء الضريبي ساهمت في إحداث هذه الإشكالية.

إضافة إلى ذلك، فإن الجهود المبذولة لمواجهة إشكالية التمويل من خلال إنشاء مؤسسات مالية غير بنكية متخصصة بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير كافية بالمستوى والكفاءة المطلوبة. (مكاوي و بابا حامد، 2017)

2- العقبات الإدارية والتنظيمية وعقبات العقار.

كثيرا ما تواجه المبادرات وتقيد الأفكار التي يحملها أصحاب المشاريع والمبدعين بمجموعة من العوائق الإدارية والإجراءات البيروقراطية المعقدة، التي تتطلب الكثير من الوثائق والموافقات الإدارية، إضافة إلى تباطؤ الإجراءات على مستوى الجهات الإدارية المعنية.

هذا إضافة إلى مشكل العقار الذي تعاني منه هذه المؤسسات، ذلك لأن التسوية العقارية لمكان إقامة المشروع تعد عملية أساسية في التسوية الإدارية للإجراءات الوثائقية الأخرى.

3- العقبات التسييرية وضعف مستويات تأهيل الموارد البشرية

يندرج تحت العقبات التسييرية مجموعة من العوامل الفرعية التي تحد المؤسسة من ممارسة الإدارة الفعالة، ومنها طبيعة الملكية، كما إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تعاني من مجموعة من النقائص على مستوى العنصر البشري، من بين هذه النقائص ما يلي:

- عدم توافر الإطارات ذات الكفاءة العالية على مستوى الإدارة العامة للمؤسسة.
- ضعف الوعي بالمهارات الريادية الفكرية والابتكارية لدى أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- قيام المالك أو المسير بالعديد من الوظائف الإدارية إلى جانب نقص الكفاءات المتخصصة.

4- عقبات الاندماج في الاقتصاد العالمي

في ظل المستجدات الحالية نحو زيادة الانفتاح التجاري للأسواق الدولية وحرية التبادل التجاري في إطار الشراكة الإقليمية، ستواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الكثير من التحديات التي ستؤثر على فرص نموها وتطورها، حيث إنه في غياب القدرة على منافسة المنتجات الأجنبية سيكون وضع العديد من هذه المؤسسات معقد جدا، لأنه لابد لها من التكيف والرفع من تنافسيتها أو الخروج الحتمي من السوق الذي تفرضه قوانين الاقتصاد الحر.

الفرع الثاني: الحلول الممكنة لتجاوز عقبات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

تكتسي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة في عملية التنمية الوطنية، ذلك لأن هذه المؤسسات مرتبطة بأسواقها الوطنية.(طروبيا، 2018) لذا، وجب على الجزائر إيجاد حلول ممكنة لتجاوز عقبة تنمية هذه المؤسسات.

يمكن إجمال الحلول الممكنة لتجاوز عقبات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في النقاط الموالية:

- تحسين المحيط الإداري والتنظيمي من خلال تسهيل مختلف الإجراءات الإدارية والموافقات بمنح التراخيص، إضافة إلى تسهيل الإجراءات التي تنظم علاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمختلف الهيئات الحكومية، مع الأخذ بعين الاعتبار عند إعداد القوانين والتشريعات عوائق واحتياجات هذه المؤسسات.
- تحسين المحيط المالي والمصرفي، وذلك من خلال تسهيل إجراءات الحصول على القروض المصرفية، وتحفيز البنوك لتقديم القروض لهذه المؤسسات مع منح مزايا خاصة، مثل الإعفاءات الضريبية في بداية النشاط، كما إن إيجاد بعض صيغ التمويل التي تلائم هذه المؤسسات مثل رؤوس الأموال الاستثمارية من شأنه الحد من العقبات التمويلية.
- الإسراع في تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ذلك بواسطة الاهتمام بالتكوين والبحث العلمي والابتكار التكنولوجي لتحقيق المزايا التنافسية، مع تدعيم إنشاء مراكز متخصصة لتقديم الاستشارة والمساندة الفنية لأصحاب هذه المؤسسات، إضافة إلى إعداد برامج تأهيلية للاندماج في الحركية الاقتصادية العالمية مع إبرام اتفاقيات تعاون وشراكة مع مختلف الهيئات الدولية.
- اتخاذ المزيد من الإجراءات للتقليل من التركز القطاعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث إن أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية خدمية، وذلك بمنح حوافر أكبر للتقليل من المخاطر التي تكون في مجالات النشاط الأقل جاذبية وخاصة الإنتاجية منها. (طار و جقيدل، 2017)
- العمل على ضمان وجود مرافقة فعالة في عملية انجاز المشاريع المستفادة من الدعم المالي، وخاصة في السنوات الأولى من بداية النشاط، وتقديم الدعم والمساعدة في الجانب الإداري والتسيير والمحاسبي لاكتساب الخبرة والقدرة على الاستمرار والابتكار، بهدف التقليل من مشاكل فشل المشاريع المنجزة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (بقاط و هالم، 2018)

خاتمة

تعتمد الجزائر في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ثلاثة معايير، وهي عدد العمال، رقم الأعمال ومجموع الحصيلة السنوية. كما عرف تطور هذه المؤسسات ثلاث مراحل أساسية، مرحلة ما بعد الاستقلال والذي همشت فيه هذه المؤسسات. وبعد سنة 1980، ظهرت بعض المساعي لتأطير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمرحلة الثالثة التي تأتي بعد سنة 1988 وهي مرحلة التوجه نحو الاقتصاد الحر.

شهدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المرحلة الثالثة نموا في عددها، وتوزعها على مختلف قطاعات النشاط، كما برزت مكانتها الاقتصادية من خلال عدد المناصب التي توظفها، والقيمة المحدثة إضافة إلى النمو الكبير في دعم صادرات الجزائر خارج المحروقات.

رغم هذا التطور، إلا أن المؤسسات تشهد عدة عقبات تواجه تنميتها، حيث تتركز أهم العقبات في إشكالية التمويل، وكذا العقبات الإدارية والتنظيمية وعقبات في ضعف مستويات تأهيل الموارد البشرية وعقبات في الاندماج مع الاقتصاد العالمي. غير أنه يمكن معالجة هذه العقبات من خلال تحسين المحيط التنظيمي والإداري وجعله مرنا مع متطلبات هذه المؤسسات، إضافة إلى تحسين المحيط المالي والمصرفي، وكذا الإسراع في تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إضافة إلى ذلك، فإن الجزائر قامت بوضع عدة أهداف ورسم خطط قصد تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم الإعانات المالية للمؤسسات وتأهيلها.

في الأخير، يمكن القول بأن الجزائر وعلى غرار باقي دول العالم، أعطت للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة وسخرت لها إمكانيات مالية ومادية معتبرة بغية القيام بها وتطويرها لقيامها بدور ريادي في الاقتصاد الوطني، غير أن ذلك لم يكن كافيا لتحقيق ما هو مأمول منها.

المراجع :

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (12 12, 2001). القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. *المادة 05-07 (77)* . الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

الحبيب مكاوي، و كريمة بابا حامد. (2017). البورصة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. (جامعة المسيلة، المحرر) *مجلية التنمية والاقتصاد التطبيقي ، 1* (2)، 196-210.

السعيد بريبش. (2006). إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول. *الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي* (صفحة 324). الشلف: جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.

حنان بقاط، و سليمة هالم. (2018). هيئات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. *مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة ، 3* (2)، 38-56.

صالح صالحي. (2004). أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري. *مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير* (3)، 26-27.

عبد القدوس طار، و رشيدة جقيدل. (2017). دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية محلية جهويا وقطاعيا - دراسة حالة الجزائر -. *مجلة المؤشرة للتنمية الاقتصادية ، 1* (2)، 36-52.

محمد الأمين وليد طالب، و نظيرة قلادي. (2019). الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وهيئات دعمها. (المركز الجامعي ميلة، المحرر) *مجلة ميلاف للبحوث والدراسات ، 5* (1)، 216-235.

نجية ضحاك. (2006). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الأمس واليوم، آفاق تجربة الجزائر. *الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة* (صفحة 138). الشلف: جامعة حسيبة بن بوعلي.

ندير طروبيا. (2018). الأبعاد التنموية المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (قراءة في التجربة الألمانية). *مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال*، 7(2)، 12-37.

يوسف قريشي. (2005). سياسة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. *أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية* . الجزائر، علوم التسيير: جامعة الجزائر.